الحرب التجارية الأمريكية العالمية: الأبعاد والتداعيات والسيناريوهات

عمر سمير

ورقة متابعات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الحرب التجارية الأمريكية العالمية: الأبعاد والتداعيات والسيناريوهات

ورقة متابعات

(2025)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية AFA

كتابة: عمر سمير

مدير البحوث الاقتصادية والاجتماعية، منتدى البدائل العربي

مراجعة: محمد العجاتي

مراجعة لغوية: أحمد الشبيني

تصميم: منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة:

ظهر مفهوم الحرب الاقتصادية في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية مباشرة، وفي الواقع فإن السياسة والاقتصاد والحرب أمور متشابكة جدًا، والحروب الاقتصادية لا تستهدف قتل البشر مباشرة، بل التأثير في معنوياتهم وحرمانهم من ثروات بلادهم والحق في التنمية والتقدم والضغط على سبل عيشهم، والقيود التي تفرض عليهم لمنعهم من تعبئة مواردهم عبر قواعد المعاملات التجارية غير العادلة وغير المتكافئة، وهي حرب لها أدواتها وخططها التي لا تقل أهمية عن الحروب العسكرية.

منذ فترته الرئاسية الأولى أطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حربًا تجارية استهدف بها الصين، التي يعتقد أنها تُغرِق السوق الأمريكية بمنتجات رخيصة ما يعزز الخلل في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين ويجعل أمريكا تابعة لها من وجهة نظره، واصلت إدارة بايدن تلك الحرب، تعمقت هذه الحرب منذ ترشح ترامب للرئاسة لفترة ثانية في عام ٢٠٢٤ ومنذ توليه السلطة في يناير ٢٠٢٥ بدأ في تنفيذ ما كان وعودًا برفع قيمة الرسوم التجارية والجمركية ليس على الصين وحدها بل على أكثر بلدان العالم، ضاربًا عرض الحائط بالجهود الدولية لعقود من أجل دمج الصين في منظمة التجارة الدولية وتحريرها وتخفيض التعريفات الجمركية واتفاقات التجارة الحرة.

وبطبيعة الحال فالصين هي الشريك التجاري الأكبر وأحد أكبر الدائنين لمنطقتنا العربية ومستثمر رئيسي في عديد من بلداننا، التي تقع في قلب طريق الحرير الذي يراد إعادة إحيائه صينيًّا ضمن ترتيبات صعود الصين عالميًّا، ما يعني أن ما يؤثر فيها يؤثر فينا كثيرًا.

تثير الحمائية الأمريكية عدة تساؤلات حول أبعاد وتداعيات تطبيقها عالميًّا وفي منطقتنا وما هي السيناريوهات التي يمكن أن تسير إليها التجارة الدولية في ظل الحمائية بعد قرون من السعي إلى التحرير الكامل للتجارة وانتقال السلع والبضائع باعتبارها ركيزة أساسية للرأسمالية العالمية؟

التعريفات المفروضة من الحرب ضد الصين إلى حرب عالمية: تداعيات التعريفات:

على غرار العلاقات السياسية، شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تاريخيًّا، العديد من التقلبات والمنعطفات، تمثل آخرها في الأزمة التي يُمكن وصفها بالحرب التجارية، حيث شهدت العلاقات توترات متصاعدة، بدءًا من فرض ترامب رسومًا جمركية كبيرة على 50٪ من الواردات الصينية عام 2018، ما دفع الصين إلى الرد بالمثل وزادت متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية من 3 إلى أكثر من 12٪، تطورت هذه "الحرب التجارية" إلى صراع أوسع يشمل اتهامات بانتهاك قواعد منظمة التجارة العالمية والتلاعب بالعملة، وتحول لاحقًا إلى تنافس تكنولوجي شرس، خاصة في صناعة الرقائق الإلكترونية.

وسَّعت إدارة بايدن هذه الحرب بفرض قيود على التصدير والاستثمار، وإدراج شركات صينية في القائمة السوداء، وعقوبات على أشباه الموصلات عام 2022. لا تختلف الإدارات الأمريكية في اعتبار الصين تهديدًا إستراتيجيًّا، ما يجعل هذا الصراع ليس مجرد نزاع تجاري، بل صراعًا على الهيمنة العالمية[1].

بينما أطلق عليه ترامب "يوم التحرير"، بدأ تطبيق سلسلة من التعريفات الجمركية الكبيرة التي ستؤثر في التجارة الدولية. شمل هذا الإجراء تعريفة جمركية أساسية بنسبة 10% للعالم أجمع، وتعريفات جمركية محدّدة بنسبة 34% للصين، و20% للاتحاد الأوروبي، على أن تسري هذه التعريفات اعتبارًا من 5 إبريل 2025. ويولّد فرض التعريفات الجمركية آثارًا مختلفة على الاقتصاد، بما في ذلك زيادة التضخم على المدى القصير إلى المتوسط ونشوب حرب تجارية عندما ترد البلدان الأخرى التعريفات الجمركية.[2] ومن بين الآثار المحتملة، زيادة التكاليف بالنسبة إلى المستوردين، الذين يتعين عليهم دفع المزيد من التكاليف لجلب السلع من الخارج، زيادة الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين النهائيين، الذين يستوعبون عمومًا جزءًا من التعريفة الجمركية أو كلها، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد، حيث تبحث الشركات عن بدائل لتجنب التعريفات الجمركية، رد الفعل السلبي المحتمل للمستهلكين على ارتفاع الأسعار أو انخفاض الخيارات، وبالتالي، فإن تطبيق التعريفات الجمركية استجابةً لتعريفات ترامب سيعني زيادة مستقبلية في أسعار المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة.

أدت الإجراءات التجارية الأمريكية، لا سيما فرض الرسوم الجمركية خلال عهد ترامب، إلى تداعيات غير متوقعة تمثلت في تراجع حادٍّ في أرباح القطاع التكنولوجي العالمي. فقد تسببت هذه السياسات في تقلبات سوقية عنيفة، أضرَّت حتى بالشركات الأمريكية العملاقة مثل "أبل" و"مايكروسوفت" و"أمازون"، التي خسرت مجتمعة نحو 3.8 تريليون دولار من قيمتها السوقية (بنسبة انخفاض 22%) في فترة وجيزة .يُذكر أن هذه النتائج تناقضت مع توقعات قادة تلك الشركات، الذين توقعوا سياسات أكثر ليبرالية خلال عهد ترامب. تُظهر هذه التطورات كيف أن الإجراءات الحمائية، رغم أهدافها السياسية، قد تؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق في الأسواق العالمية، بما في ذلك القطاعات التي يفترض أنها مستفيدة من تلك السياسات.[3]

وهو ما أدى إلى شروخ داخل معسكر ترامب نفسه والنخب المالية الأمريكية التي ضغطت للتراجع عن هذه القرارات أو تعليق بعضها وبالتحديد فيما يتعلق بالقطاع التكنولوجي الذي كانت الولايات المتحدة الخاسر الأكبر فيه جراء تلك القرارات، وكذلك بسبب ارتفاع الفائدة على الديون الأمريكية لـ٤.٥٪ وحالة عدم اليقين

[1] نسيبة أشرف، الحرب التجارية الأمريكية-الصينية والتنافس على الهيمنة الاقتصادية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٤، https://is.gd/NhQ80d

[2] يورو نيوز، تعريفات ترامب الجمركية... ما هي؟ وكيف تعمل؟ وكيف تؤثر علينا؟ بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٣، https://is.gd/Yv1JpC

[3] الشرق الأوسط، شركات التكنولوجيا تواجه موسم أرباح غامضًا بعد 100 يوم من عودة ترامب، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢١، https://is.gd/DHmogd

نتيجة لتلك القرارات، وهو ما أدى إلى أن يُعلّق ترامب الرسوم الإضافية لمدة 90 يومًا، ويقول إنه منفتح على محادثات مع الصين بعد رفع التعريفات إلى 125 ٪.[4]

وتواصلت دوامة الأرقام المتداولة حول التعريفات مع كثافة التصريحات المتداولة من الطرفين، حيث هددت السلطات الأمريكية، بفرض رسوم تجارية على الواردات من الصين بنسبة "تصل إلى 245%" ردًّا على إجراءات بكين الانتقامية في حرب التعريفات "المتبادلة"، ثم ظهرت تقارير بوسائل التواصل الاجتماعي تشير إلى أن التعريفات الجمركية الصينية زادت بنسبة تصل إلى 245%. ونفى البيت الأبيض، الأنباء التي تفيد بأنه سيتم رفع جميع الرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الصينية إلى 245%، قائلًا إن فئات معينة فقط من السلع ستخضع لرسوم تتجاوز 145%، وهو الأمر الذي وصفته الخارجية الصينية بلعبة أرقام ليس لها أهمية اقتصادية عملية.[5]

وإذا كانت الحرب من الأساس ضد الصين فإنها تحولت إلى حرب تجارية عالمية سواء بالتوسع في تطبيق التعريفات المتبادلة أو بحكم تصاعد الدور الصيني في التجارة الدولية، وبالنظر إلى وزن الصين في الاقتصاد العالمي سواء بالنسبة إلى التجارة أو الاستثمار أو الإقراض والتمويل الدولي أو التصنيع ودورها في تقسيم العمل الدولي، وحتى وإن صعدت سلميًّا داخل النظام الحالي فإن لديها رؤية ما لكيفية إدارته تختلف عن الرؤية الغربية في بعض جوانبها. فإذا نظرنا إلى القوى الصناعية في العالم ونصيبها من قيمة إنتاج الصناعات التحويلية، فإن الرسم البياني التالي حسب إحصاءات عام 2023 يشير إلى أن الصين هي أكبر مَصنْع في العالم بنصيب يبلغ ضعف مثيله في الولايات المتحدة كما يتضح من الشكل التالي[6]:

[4] بي بي سي عربي، ترامب يُعلّق الرسوم الإضافية لمدة 90 يومًا، ويقول إنه منفتح على محادثات مع الصين بعد رفع التعريفات عليها إلى 125 في المئة، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩، https://is.gd/bwpvI7

[5] روسيا اليوم، بكين: رسوم واشنطن الجمركية على الصين تتحول إلى لعبة أرقام، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٧، https://is.gd/JONE1N

[6] Bruno Venditti, Ranked: Global Share of Manufacturing Value, by Country, Visual Capitalist, May 2, 2025, https://is.gd/w3fG86

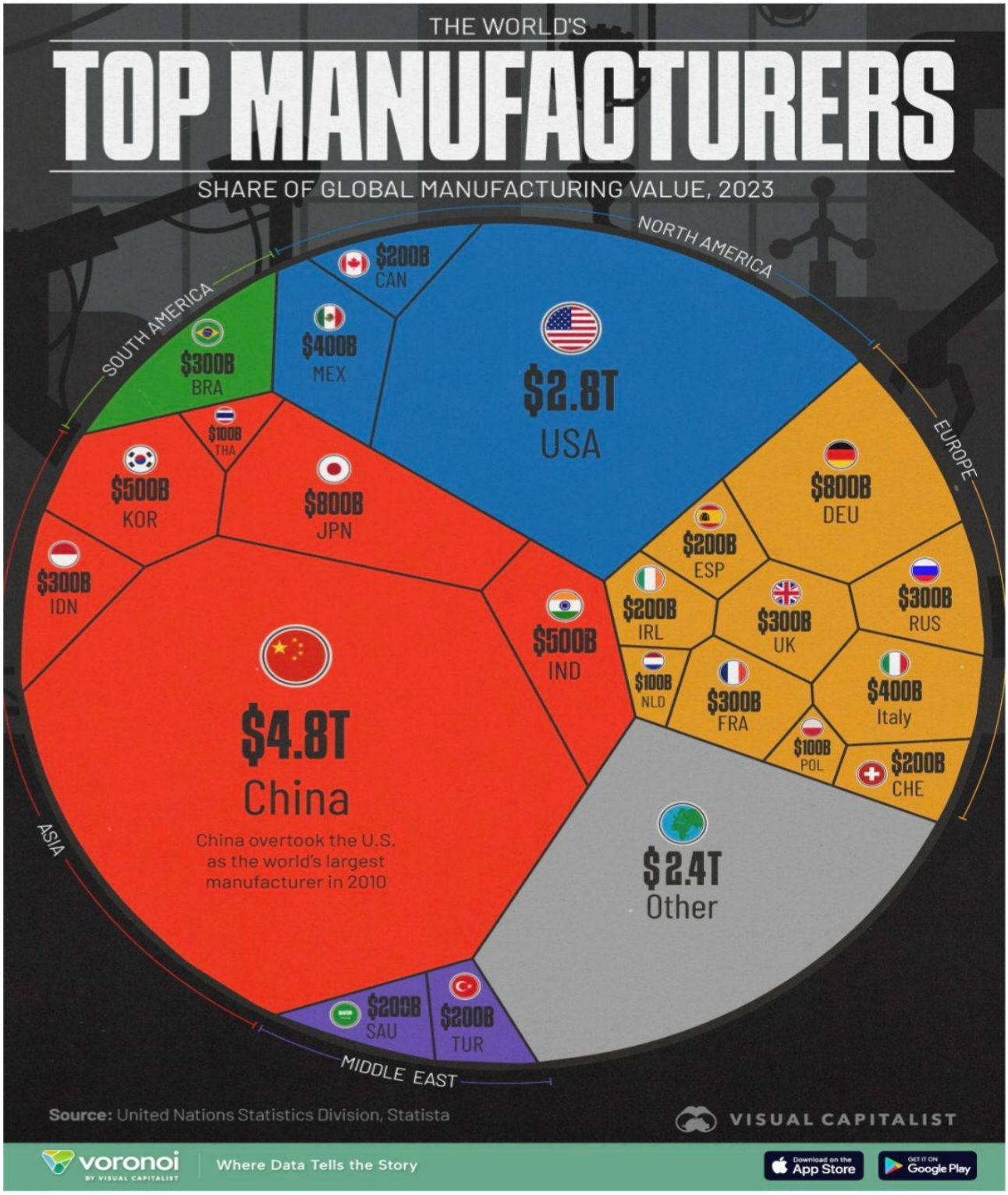
THE WORLD'S
TOP MANUFACTURERS
SHARE OF GLOBAL MANUFACTURING VALUE, 2023
NORTH AMERICA
SOUTH AMERICA
EUROPE
ASIA
MIDDLE EAST
$2.8T
USA
$200B
CAN
$400B
MEX
$300B
BRA
$100B
THA
$500B
KOR
$800B
JPN
$300B
IDN
$500B
IND
$4.8T
China
China overtook the U.S. as the world's largest manufacturer in 2010
$800B
DEU
$200B
ESP
$200B
IRL
$300B
UK
$300B
RUS
$100B
NLD
$300B
FRA
$400B
Italy
$100B
POL
$200B
CHE
$2.4T
Other
$200B
SAU
$200B
TUR
Source: United Nations Statistics Division, Statista
VISUAL CAPITALIST
voronoi
BY VISUAL CAPITALIST
Where Data Tells the Story
Download on the App Store
GET IT ON Google Play

وبالإضافة إلى كون الصين مصنع العالم، لا يمكن تجاهل كونها الشريك التجاري الأكبر لأغلب بلدان العالم، كما أنها الدائن الأكبر للدول النامية والمستثمر الأكبر عالميًّا وهذه وقائع تؤكد تأثير أي تعريفات جمركية أو حرب تجارية معها في العالم سواء عبر اضطراب أسواق المال أو سلاسل التوريد أو الاستثمار والديون وغيرها.

بلدان وقطاعات قد تستفيد فما هي؟

بالرغم من اتفاق معظم الخبراء بشأن الضرر الذي ستحدثه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي، فإن هناك دولًا قد تستفيد، فوفقًا لبعض التقارير فإن بعض البلدان قد تستفيد من هذه التعريفات الجمركية المفروضة على الصين وذلك ممن ينافسونها في بعض القطاعات، ووفقًا لتقارير أخرى فإن بلدانًا في الجنوب العالمي ستستفيد حال طول أمد هذه الحرب فقد تزيد الصين من استثماراتها المباشرة في الزراعة والمعادن وإنتاج الطاقة في الأسواق الناشئة الأخرى لتنويع مصادر بضائعها بعيدًا عن الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال قد تستفيد الهند وبنجلاديش وبعض دول الجنوب من تفضيل الشركات الأمريكية التعامل معها كبديل من الصين للالتفاف على التعريفات، قد تستفيد البرازيل من النزاع التجاري الحالي، نتيجة التعريفات التي فرضتها الصين، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر المصدر الأول لفول الصويا، الذي تعتبر الصين المستورد الأكبر له، وعلى الرغم من أن البرازيل لن تتمكن وحدها من سد الفجوة، فإنه يمكنها أن تحصل على أسعار أفضل. وقد تستفيد دول مثل أستراليا من تزايد الطلب الصيني على القطن الذي تأثر بالتعريفة الجمركية.[7]

من المحتمل أن تستفيد قطاعات في بلداننا من هذه الحرب وهو ما تم الترويج له مبكرًا، كقطاع المنسوجات في مصر من هذه القرارات سواء باعتبار احتمالية التوسع في صادرات منتجات معينة إلى الولايات المتحدة كجزء من المساهمة في تعويض نقص وارداتها من الصين[8]، لكن الملاحظ هنا أن أغلب الشركات الكبرى المستفيدة، شركات مندمجة باتفاقية التطبيع الاقتصادي الكويز وبموجبها تدخل مكونات إسرائيلية بكل منتجاتها المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتضم قائمة الشركات تلك أكثر من ألف شركة ومصنع.[9]

---

[7] بي بي سي عربي، خمس أوراق رابحة قد تستخدمها الصين في حربها التجارية مع الولايات المتحدة، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٥، https://is.gd/MlRXZK

[8] بسام رمضان، اقتصادي: مصر قد تستفيد من الحرب التجارية بين الصين وأمريكا، المصري اليوم، بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٦، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3443741

[9] سليم حسن وأحمد صبري، 20 شركة جديدة تنضم لاتفاقية "الكويز" مع بداية 2022، جريدة المال، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٩، https://is.gd/vyf2IU

السيناريوهات المحتملة:

رغم حالة عدم اليقين الكبيرة، هناك عدة احتمالات حول مستقبل التعريفات الجمركية التي تعد جزءًا من حرب تجارية واقتصادية أكبر على الصين من الأساس ولكن آثارها امتدت إلى عديد من الأسواق العالمية، وهذه السيناريوهات تعتمد على الأهداف المعلنة منها على النحو التالي:

السيناريو الأول هو إعادة التفاوض على قواعد التجارة الدولية: فإذا كان الهدف هو تحجيم نفوذ الصين فإن تحقيق هذا الهدف قد أصبح صعبًا نظرًا إلى الاعتماد الأمريكي الكبير على الصين في القطاع التكنولوجي، سواء الهواتف النقالة أو أجهزة الكمبيوتر أو القطع الإلكترونية والبطاريات في السيارات الكهربائية والصناعات المتقدمة، فهي منتجات تملك فيها الصين حصة كبيرة عالميًّا، ولعل هذا ما يدفع سيناريو مراجعة تلك التعريفات المتبادلة أو تخفيضها أو إيقاف تطبيقها لمدة ٩٠ يومًا كما يتم تداوله.

كثير من الخبراء الاقتصاديين الأوروبيين أشاروا إلى أن هدف هذه السياسات الحمائية لترامب هو إعادة التفاوض بشأن قواعد التجارة التي لا يراها عادلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها مساهم رئيسي في وضع تلك القواعد وإدماج الصين في النظام التجاري الدولي المعولم. وفي هذا السياق كانت تصريحات متبادلة حول أهمية التفاوض للوصول إلى اتفاقات جديدة، ففي ٢٠ إبريل، حضَّ سفير الصين لدى الولايات المتحدة، واشنطن على السعي للتوصل إلى توافق مع بكين والتعايش السلمي، عدم "الوقوع في فخ الخسارة المتبادلة"[10] ولعل ما تم التوصل إليه من بدء المفاوضات في جنيف بين الصين والولايات المتحدة وكذلك ما يتردد من طلب عديد من البلدان إعادة التفاوض على التعريفات الجديدة يصب في هذا الاتجاه، لكن يختلط في هذا الأمر الدعاية الأمريكية بالحقائق، فحتى الصين تعلن أنه لم يتم التوافق على ترتيبات جديدة بعد.

السيناريو الثاني: ذهاب الصين والقوى الأخرى بعيدًا في مواجهة التعريفات الجديدة: حيث لم تُبدِ الصين المرونة، المطلوبة أمريكيًّا، بل ردت على الإجراءات الأمريكية بتشديد إجراءاتها الانتقامية، رافضةً الانصياع للضغوط ووصفت التهديدات الأمريكية بـ"الابتزاز الواضح". وأكدت وزارة التجارة الصينية عزمها على المقاومة ومحاربة الرسوم الأمريكية "حتى النهاية"، معتبرة أن أي تصعيد أمريكي سيواجه بردود فعل صارمة لحماية المصالح الصينية .وحاول الاتحاد الأوروبي تخفيف التوتر عبر اقتراح إعفاء جمركي متبادل للسلع الصناعية، لكنه أبدى استعداده لاتخاذ إجراءات تصعيدية إذا استهدفت المصالح الأوروبية. تُظهر هذه

[10] فرانس ٢٤، الحرب التجارية: سفير الصين في واشنطن يدعو إلى عدم "الوقوع في فخ الخسارة المتبادلة"، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٠، https://is.gd/gLgYNs

التطورات تصاعد النزاع التجاري إلى مواجهة إستراتيجية أوسع، حيث يعكس الموقف الصيني تحولًا نحو تعزيز الاعتماد على السوق المحلية والقوة الشرائية الداخلية كرافد للنمو في مواجهة التحديات الخارجية[11].

لكن يعتبر البعض المنافسة الأمريكية الصينية ليست مباراة صفرية، بل هي أكثر تعقيدًا، حيث تجمعهما تعاملات تجارية تفوق قيمتها سبع مئة مليار دولار سنويًّا، وتستضيف الجامعات الأمريكية ما يزيد على 350 ألف طالب صيني وملايين السياح، ويقلل كل ذلك من وقوع مواجهة شاملة تقليدية بين الدولتين.[12]

رغم التوقعات المُبالغ فيها حول تداعيات الحرب التجارية، تظل العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية معقدة ومترابطة. فقد سمح النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة للصين بالحفاظ على عملة منخفضة القيمة، ما عزَّز تنافسية صادراتها في السوق الأمريكي وساهم في رفاهية المستهلكين هناك. وفي المقابل، وظَّفت الصين فوائضها التجارية في شراء سندات الخزانة الأمريكية، ما عزَّز التكامل المالي بين البلدين .

مع ذلك، استثمرت الصين بقوة في القطاعات التكنولوجية عالية الربحية مثل الذكاء الاصطناعي والمركبات الكهربائية وأشباه الموصلات، ما يعكس تحولًا إستراتيجيًّا نحو تعزيز التفوق التكنولوجي كبديل من الاعتماد على النموذج التجاري التقليدي.[13]

السيناريو الثالث انهيار النظام التجاري الدولي الحالي والبحث عن بدائل: أثيرت المخاوف بشأن "نهاية النظام العالمي" ومدى واقعيتها في عديد من المقالات والتقارير، لا يزال المستقبل الاقتصادي العالمي الشغل الشاغل للصحف الغربية، منذ إجراءات ترامب، ويراها البعض حربًا ضد العولمة أو حتى ضد بقايا النمط الاشتراكي للاقتصاد الصيني، الذي رغم انحرافه جزئيًّا عن المسار الاشتراكي وبعض سياسات الانفتاح، فإن الرئيس الصيني شي جين بينج، أعاد التمسك بالماركسية كإطار منظِّم للسياسة الاقتصادية. وأعلن في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني عن هدف بناء "دولة اشتراكية حديثة"، بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية عام 2049[14].

وينتقل البعض من القول بأن "الفوضى بعد نهاية النظام الأمريكي ليست حتمية"، إلا أن المخاوف تستند إلى مفاهيم غربية خاطئة، فالعقود السبعة الماضية لم تكن جيدة للجميع كما كانت للدول الغربية بشكل خاص، ومبادئ النظام نفسها ليست من اختراع الغرب، كما أن فكرة التعاون بين الدول، أقدم من "الوفاق الغربي" الذي نشأ بعد هزيمة نابليون عام 1815، وتمتد إلى آلاف السنين، ومع ذلك، تثور المخاوف من

---

[11] فرانس ٢٤، الصين تتعهد بمحاربة التهديدات الجمركية الأمريكية "حتى النهاية"، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨، https://is.gd/LBfrTc

[12] محمد المنشاوي، إلى أين تتجه الصين؟ بوابة الشروق، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٦، https://is.gd/udEELd

[13] وائل جمال، كلمة ضمن ندوة الحرب التجارية الأميركية-الصينية وتأثيراتها على العالم والمنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات وموقع صفر، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٩، متاحة على موقع صفر بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢، https://is.gd/JmZoj3

[14] غسان ديبة، كلمة ضمن ندوة الحرب التجارية الأميركية-الصينية وتأثيراتها على العالم والمنطقة العربية، المرجع السابق

أنّ إدارة ترامب قد تشكل "تهديدًا حقيقيًّا" لمكانة الدولار لأول مرة منذ عقود طويلة، على الرغم من أن الضرر لن يكون فوريًّا لغياب البدائل.[15]

تشهد المنظومة الاقتصادية الدولية تحولات جذرية مع بروز تحالفات إقليمية تسعى إلى خلق أنظمة بديلة للنظام الغربي المهيمن. ففي جنوب شرق آسيا، تتعزز ترتيبات "بنك الآسيان" الاقتصادية رغم النفوذ الصيني، ما قد يُشكل نواة لنظام تجاري إقليمي مستقل، وتتسارع هذه التحولات مع ظهور أنظمة دفع بديلة لـ"سويفت"، وتصاعد التوترات التجارية الأوروبية–الأمريكية، خاصة في أعقاب الأزمة الأوكرانية واتفاقيات المعادن. هذه التطورات تدفع الأوروبيين إلى السعي نحو شراكات أكثر توازنًا وتعزيز التكامل الإقليمي، في مؤشر إلى إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية–الإستراتيجية التقليدية.

وفي أمريكا اللاتينية، فهذه النظرة الاستعلائية الأمريكية والقيود التي فرضتها على المكسيك وعديد من الدول قد تدفعها إلى تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي أكثر، كما أن البريكس والآسيان ومجموعة شنغهاي وغيرها من مبادرات –على ضعفها– تشكل أبنية فرعية مهمة قد تتطور مستقبلًا.

خاتمة:

الحرب التجارية الحالية تثبت ضرورة تحول الدول من التبعية للقوى المهيمنة إلى الاعتماد المتبادل، كما فعلت الصين في تعاملها بندية مع الولايات المتحدة، خاصة مع تغير ديناميكيات القوة العالمية. وأنه حتى الصين الحليف التجاري والاقتصادي الأكبر للولايات المتحدة لم تسلم من تقلبات السياسة الأمريكية.

السياسة الحمائية الأمريكية الجديدة تعد تحولًا كبيرًا في ديناميكيات التجارة الدولية، وستزيد تكاليف الاستيراد والتضخم، ما يفرض على الشركات والمستهلكين التكيف مع واقع تجاري جديد، الحل الأمثل هو تعزيز التكامل الإقليمي بدلًا من الاعتماد على المراكز الاقتصادية التقليدية.

رغم الانبهار بالنموذج الصيني وقدرته على التكيف والمواجهة ومكافحة الفقر وصناعة النمو والمنافسة عالميًّا وربما إدارة الصراعات بأقل الخسائر، فإن هذا ينبغي ألا يقودنا إلى الإشادة بنموذج صافٍ للاستبداد والتحكم، ولا يَخفى الوضع الكارثي لحقوق العمال أو لانعدام الشفافية، أو حتى سياساتها التي تتعلق بالديون وأنها ليست أقل سوءًا في إدارة علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية، وإن كانت تبدو أكثر سلمية في صعودها، ولكن هذا لا يضمن احتمالية أن تتصاعد حروب الرقائق وغيرها لتتحول إلى احتكاكات عسكرية

[15] بي بي سي عربي، ما مدى واقعية المخاوف بشأن "نهاية النظام العالمي"؟ نيويورك تايمز، بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨، https://www.bbc.com/arabic/articles/cx28x4kmdmmo

مباشرة، وبخاصة إذا لم تخفف الولايات المتحدة من ضغوطها المتعلقة بتايوان وبحر الصين الجنوبي وخططها البديلة للتجارة العالمية في مواجهة أفكار إعادة إحياء طريق الحرير وغيرها، وفي هذا تُعدُّ المنطقة العربية –شديدة الهشاشة تجاه الخارج– محورًا للتنافس بين القوى المؤثرة في طرق التجارة تلك، وقد تصير ساحة صراع من عدة نواحٍ أخرى.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فبريكا. شارع كنيسة الاخوة الانجليين. منطقة اوتيل ديو، الاشرفية بيروت. لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.